PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**3-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**New Health Insurance Law…20 Years in the Making**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Noura Mamdouh**

قانون التأمين الصحى الجديد.. ولادة متعثرة منذ ٢٠ عاماً

كتبت- نورا ممدوح:

ووسط كل ذلك يقف قانون التأمين الصحى الشامل الجديد معطلاً رغم انه أهم القوانين المنتظرة لإصلاح المنظومة الصحية فى مصر لارتباطه بملايين المواطنين غير الخاضعين لأى مظلة تأمينية ورغم وعود الحكومة باصداره منذ عدة سنوات.

الدكتور عبد الحميد اباظة- مساعد وزير الصحة وعضو اللجنة القومية لصياغة قانون التأمين الصحى يقول بدأ الحديث عن القانون منذ عشرين عام وفى ٢٠٠٥ تم تشكيل لجنة لصياغة مسودة القانون فى عهد الدكتور حاتم الجبلى وتم الاستعانة بشركة اجنبية وتم صياغة مسودة نهائية لعرضها على مجلسى الشعب والشورى فى عام ٢٠٠٧ وتم رفض القانون واعادته إلى اللجنة مرة أخرى لوجود ملاحظات على المسودة وتم اعداد قانون عام ٢٠١٠ لعرضه على البرلمان ولكن بسبب الثورة توقف القانون.

ويضيف قرر الدكتور اشرف حاتم وزير الصحة الاسبق فى عام ٢٠١١ تشكيل لجنة تضم ١٢ خبيراً يمثلون اطياف المجتمع المختلفة لاصدار القانون وبعد اجتماعات استمرت لثلاث سنوات تقدم الدكتور عمرو حلمى وزير الصحة فى ذلك الوقت بمسودة القانون إلى رئيس الوزراء ليتوقف القانون بسبب تغيير الحكومة وتجدد الامر من الدكتور فؤاد النواوى وزير الصحة الاسبق ليتوقف مرة اخرى لنفس السبب وبعدها جاء الدكتور محمد مصطفى وزير الصحة فى عهد الاخوان وقام بتشكيل لجنة تنفيذية لادخال تعديلات على القانون دون الرجوع إلى المختصين بوضع القانون ثم قامت بعدها ثورة ٣٠ يونيه وسقطت الحكومة ليتوقف القانون مرة أخرى وبعد ان تولت الدكتورة مها الرباط وزارة الصحة تم طرح القانون للحوار المجتمعى مرة أخرى ثم جاء الدكتور عادل عدوى وزير الصحة الحالى ليكمل المسيرة فحاليا نقوم بعمل الجولة الثانية من الحوار المجتمعى لحين اجراء انتخابات مجلس الشعب.

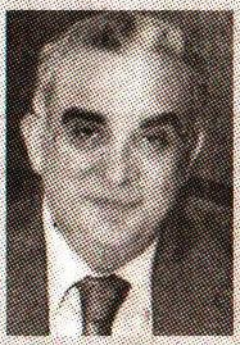

د.عبد الحميد اباظة

ويعترف اباظة بأن نظام التأمين الصحى الحالى يعانى العديد من المشاكل أهمها تعدد القوانين المنظمة للعمل به منها قانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن نظام العلاج التامينى للعاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وقانون ٩٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التامين الصحى على الطلاب وقانون المرأة العيلة وقانون الأطفال مما ادى إلى إرباك المنظومة الصحية لذلك سيراعى القانون إعادة هيكلة المنظومة وتصحيحها لذا نطلق عليه «قانون الحلم».